



نتيجة هلع المستثمرين من انتشار فيروس كورونا وموجة البيع القوية التي طالت أسهم السوق الأول الذي خسر مؤشره في شهر مارس 30٪

9,5 مليارات دينار خسائر بورصة الكويت منذ بداية العام

وبورصة قطر بنسبة 24٪ مما دفع مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لسول مجلس التعاون S&P GCC الى تسجيل خسارة كبيرة نسبتها 25٪. وبالتزامن مع الحركة التصحيحية في أسواق الأسهم العالمية منذ بداية عام 2020 التي جاءت بعد ارتفاعات قوية في عام 2019 وايضا نتيجة عدة عوامل أساسية منها تصاعد التوترات الجيوسياسية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وبداية انتشار فيروس كورونا في الصين وتمده السريع الى عدد كبير من دول العالم ومنها الكويت، حيث أدى الى هلع كبير في البورصات العالمية والخليجية وبورصة الكويت وضغط على أسعار الأسهم نتيجة تداعياته السلبية على نمو الاقتصاد العالمي وحركة التجارة العالمية وقطاعات حيوية كالسياحة والسفر والنقل والإنتاج الصناعي العالمي وانخفاض أسعار النفط بنسبة 50٪ منذ بداية السنة الحالية.

الخسارة الأكبر من نصيب قطاع البنوك حيث بلغت 6 مليارات دينار لتسجل قيمته السوقية 15,9 مليار دولار تراكم خسائر أسواق الخليج بالقيمة السوقية منذ بداية السنة إلى 607 مليارات دولار لتسجل 2,4 تريليون دولار



(قاسم باشا)

البورصة عكست مسارها الصعودي وسجلت خسائر فادحة منذ بداية العام

المحل المالي

خسائر كبيرة سجلتها أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر فبراير 2020 ومنذ بداية شهر مارس لم تشهدا منذ عام 2008، حيث سجلت البورصات الخليجية والعالمية سقوط حر نتيجة الانتشار الواسع لفيروس «كورونا» خارج الصين وتداعياته السلبية على النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع مخاطر حدوث ركود في الاقتصاد العالمي بالرغم من تحرك البنوك المركزية حول العالم وخفض أسعار الفائدة بشكل حاد وطرح خطط تيسير كمي فاقت التريليون دولار والتوقعات المتشائمة لدى الضرر الذي تسبب به والذي سوف يلحقه بقطاعات النقل والسياحة والسفر والتجارة العالمية والإنتاج الصناعي العالمي وإيرادات الشركات في مختلف القطاعات وأسعار النفط التي انخفضت منذ بداية السنة بنسبة 50٪ إلى 34 دولارا لبرميل سلة نفط أوبك، كما في 13 مارس 2020. والملاحظ عودة الارتباط بين أسعار النفط وأداء مؤشرات البورصات الخليجية من جهة والارتباط مع أسواق الأسهم العالمية من جهة أخرى، كما كان سائدا في عامي 2008 و2009 حين كانت الأسواق في سقوط حر.

وعكست بورصة الكويت مسارها الصعودي وسجلت خسائر فادحة منذ بداية السنة الحالية بلغت 9,5 مليارات دينار لتسجل القيمة السوقية في 15 مارس 2020 حوالي 26,6 مليار دينار بالمقارنة بـ 36 مليار دينار نهاية عام 2019 نتيجة هلع المستثمرين من انتشار فيروس كورونا وموجة البيع القوية التي طالت أسهم السوق الأول الذي خسر مؤشره في شهر مارس 30٪ وايضا خسر مؤشر السوق العام 26٪، والخسارة الأكبر كانت من نصيب قطاع البنوك، حيث بلغت 6 مليارات دينار لتسجل قيمته السوقية 15,9 مليار دولار (60٪ من القيمة السوقية للبورصة)، ولتداول قطاع البنوك حاليا عند مكرر ربحية 14 مرة عن عام 2019 بعد ان كانت سجلت 17,5 مرة عند أعلى مستوياتها خلال السنة.

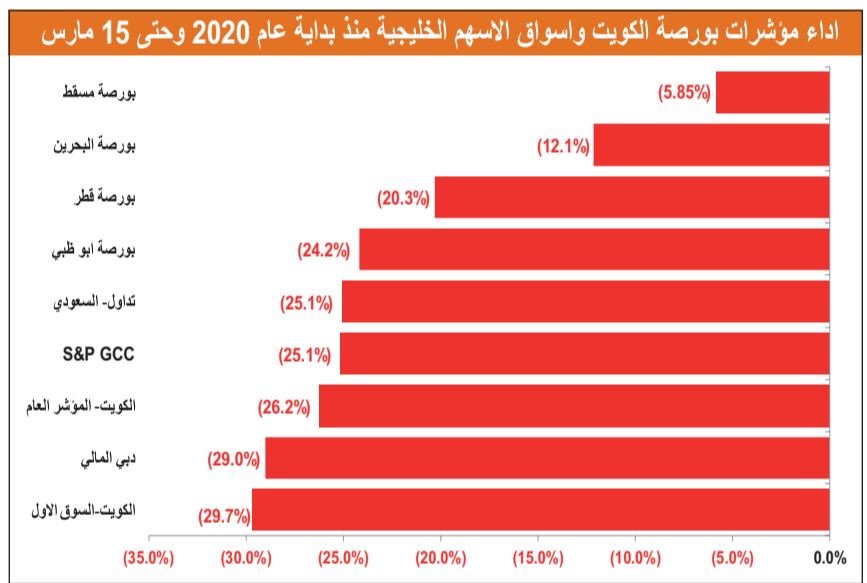
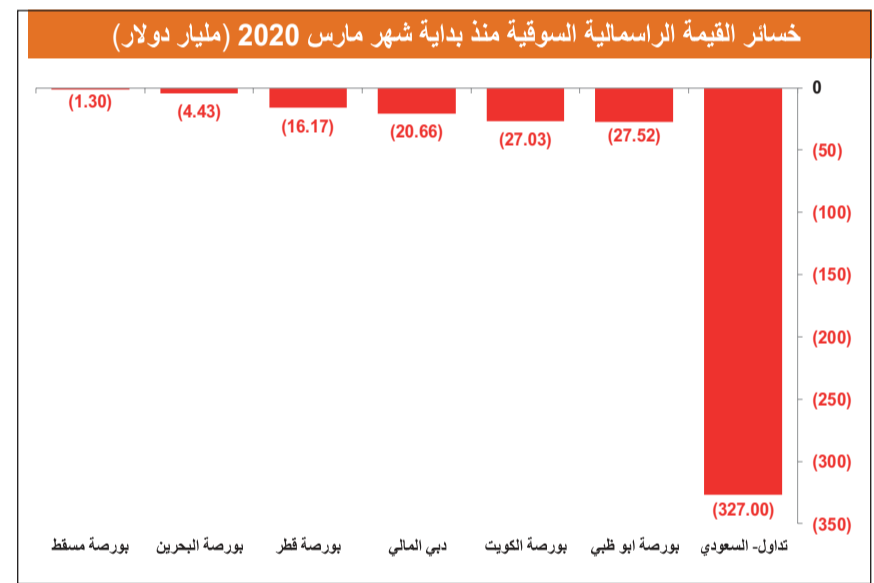
وأما على صعيد أداء المؤشرات منذ بداية السنة فجميعها خاسر حيث تصدر مؤشر السوق الأول في بورصة الكويت لائحة الخاسرين بانخفاض نسبته 29,7٪ وسوق دبي المالي بخسارة 29٪ ومؤشر السوق العام لبورصة الكويت بنسبة 26٪ و«تداول» السعودي بنسبة 25٪ وبورصة أبوظبي بخسارة

دولار، وخسر سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي حوالي 30 مليارات و23 مليار دولار، ليسجلا 118,4 مليارات و78,7 مليار دولار، على التوالي.

والأخرى فسجلت خسائر كبيرة أيضا، حيث خسرت بورصة الكويت 31 مليار دولار، وانخفضت تحت مستوى الـ 100 مليار دولار وتسجل 87,6 مليار

وما يترتب عليه من انخفاض الطلب على النفط. وأيضا خسرت بورصة قطر 32 مليار دولار لتسجل قيمتها السوقية 128 مليار دولار. أما البورصات الخليجية

فبعد ان خسرت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأسهم الخليجية خلال شهر يناير الماضي حوالي 66 مليار دولار تكبدت خسائر كبيرة في شهر فبراير 2020 قيمتها 117 مليار دولار وبعدها خسرت بورصات الخليج في النصف الأول من شهر مارس الحالي 424 مليار دولار لتتراكم خسائرها بالقيمة السوقية منذ بداية السنة إلى 607 مليارات دولار لتسجل 2,4 تريليون دولار، الخسارة الأكبر منذ بداية السنة كانت لسوق الأسهم السعودية «تداول»، حيث خسرت قيمته السوقية



دور مهم لأنظمة العملات الأجنبية في تلك الحرب

«MUFG»: تراجع النفط دون 30 دولاراً دلالة على قصر أجل حرب الأسعار



محمود عيسى

يمكن، يعتبر دون المستوى الأمثل من وجهة نظر اقتصادية، وبزعم وفرة احتياطي العملات الأجنبية، إلا أنها تعتبر محدودة في كلا البلدين، وتصبح العمليات الحسابية المتعلقة بتحقيق الأرباح المالية والإيرادات أمراً يبتغى على تحديات بالغة الصعوبة في ظل هبوط أسعار النفط دون 40 دولاراً للبرميل لفترة طويلة.

وترى المجموعة أن استراتيجية يكون فيها جميع الأطراف خاسرين لن تنتهي بشكل جيد على الإطلاق، وبالتالي فإن التراجع الشديد في أسعار النفط دون 30 دولاراً يعتبر في رأي محلليها إشارة إلى أن حرب أسعار النفط قد تكون على الأرجح قصيرة الأجل.

وختمت مجموعة MUFG مقالها بالقول إن الأمر لا يقتصر على العمليات الحسابية، حيث يعتبر اختبارنا لدور أنظمة أسعار صرف العملات الأجنبية في قياس درجات التحمل أو «توازن الألم» لإنهاء حرب الأسعار بين البلدين أمراً محورياً لجهة اتخاذ القرار، ولكن يجب النظر فيه مصحوباً بتقييمات التالية: (1) الحد الأقصى «المرح» لمستويات العجز المالي، (2) الحد الأدنى المقبول من التصنيفات الائتمانية السيادية، (3) قانون الموازنة المالية للتحفيز الاقتصادي مقابل الدمج، وأخيراً (4) المرونة والنمو في تقديرات النظرة المستقبلية لمصادر الإيرادات غير النفطية.

قالت مجموعة MUFG المصرفية انه خلال فترات انخفاض أسعار النفط، تحافظ أنظمة أسعار الصرف الأجنبي المرنة على التنافسية من خلال العمل كشبكة أمان تساعد على امتصاص صدمات أسعار النفط، وبالتالي فإن روسيا تعتبر متمتعة بميزة تنافسية، لأنها تتلقى إيراداتها النفطية بالدولار الأميركي ولكنها تنفق بشكل شبه حصري بعملتها المحلية «الروبل» الذي انخفض بنسبة 18٪ منذ اجتماع أوبك غير الموطن يومي 5 و6 مارس الجاري. وفي الوقت نفسه، فإن الحاجة لحماية أنظمة الصرف المرتبطة بالدولار الأميركي كما هو الحال بالنسبة للسعودية تفرض ضغوطاً على احتياطات البلاد من العملات الأجنبية، حيث إنها تتطلب دولاراً أميركياً واحداً لكل جزء من العملة المحلية المتداولة والدائع تحت الطلب، وبالتالي فإن هذا الأمر يسلط الضوء على عدم مرونة أسعار صرف العملات المرتبطة بالدولار الأميركي خلال فترات انخفاض أسعار النفط.

وقالت المجموعة المصرفية اليابانية إن حرب أسعار النفط التي تهدد التي ما دون 40 دولاراً للبرميل هي استراتيجية خاسرة سواء بالنسبة لروسيا أو السعودية، وذلك لأن المنطق المنساذ بإننتاج أكبر كمية من النفط بهدف خفض أسعاره في أسرع وقت

وفقاً لآخر إغلاق للبورصة في 19 الجاري

20 سهماً عوائدها النقدية من 5 إلى 12٪

«الامتياز» في الصدارة بـ 12,3٪.. يليه «بوبيان ب» و«جي إف إتش» بأكثر من 11٪

السهم	عائد التوزيعات	التوزيعات المعلنة لـ 2019 بالفلس
الامتياز	12,3٪	10
بوبيان ب	11,6٪	50
جي اف اتش	11٪	5,5
اركان	10٪	8
بورتلاند	9,9٪	75
مدينة الأعمال	9,5٪	3
مشاعر	8,5٪	5
الجزيرة	8,4٪	35
أوريدو	8,2٪	50
هيومن سوفت	7,6٪	200
عقار	7,1٪	5
زين	7٪	33
البيترولية	7٪	70
فيفا	6,9٪	50
التجارة	6,5٪	3
أسس	6,5٪	7
الصالحية	6,3٪	25
المدار	5,9٪	5
أهلي متحد	5,9٪	15
التجارية	5,4٪	5

شريف حمدي

رغم التداعيات السلبية لفيروس كورونا الذي بدأ وباء في الصين ثم تحول لجانحة فإن بورصة الكويت تنعم بمقومات إيجابية عدة تشجع المستثمرين على توجيه أموالهم صوبها كونها تظل الوعاء الاستثماري الأكبر في الكويت الذي يدر أعلى عوائد على الأموال المستثمرة. ومن أبرز المقومات الإيجابية في الوقت الراهن، أن البورصة الكويتية تشهد موسم الحصاد للعام المالي 2019، حيث أفصح البنوك والعديد من الشركات عن توزيعاتها النقدية السخية لعام 2019.

ومن خلال رصد لـ «الأنباء» لأعلى 20 شركة من حيث العائد على التوزيعات النقدية وفقاً لإغلاقات البورصة في 19 الجاري تبين ما يلي:

- تراوحت نسبة العائد على التوزيعات النقدية التي تمنحها الشركات للمستثمرين بين 5٪ و12٪.
- 3 شركات ضمن القائمة ذات قيم سعرية مرتفعة ومدرجة ضمن السوق الأول، وهي هيومن سوفت التي يقدر سعر سهمها بـ 2,642 فلساً، وزين ويقدر سعر السهم بـ 429 فلساً، وبوبيان للبتروكيماويات ويقدر سعر السهم بـ 429 فلساً وفقاً لآخر تداولات السوق، علماً أن هذه الأسهم عوائد التوزيعات من 7 إلى 11,6٪، وهو ما يعني أن الاستثمار في بعض الأسهم ذات القيم السعرية المرتفعة يدر عوائد كبيرة مقارنة بالاستثمار في الأسهم ذات القيم السعرية المنخفضة.
- تصدر سهم الامتياز أعلى العوائد على التوزيعات النقدية بنسبة 12,3٪، تلاه سهم بوبيان للبتروكيماويات بـ 11,6٪، ثم سهم جي اف اتش بـ 11٪ وفقاً لآخر إغلاق كما هو مشار أعلاه.
- تضم القائمة أسهما ما زالت محملة بالإيجاب، خاصة أن بعض الشركات التي عقدت جمعياتها العمومية أمامها فرصة يوم الاستحقاق للمستثمرين الراغبين في تملك السهم.
- العوائد على التوزيعات النقدية للعام 2019 لم تتطور في صورتها النهائية بعد، حيث أن هذه النسب تتغير وفقاً لتغير أسعار هذه الأسهم في السوق صعوداً وهبوطاً، وذلك حتى انتهاء موسم التوزيعات.

يذكر أن مستويات العوائد على العقارات الاستثمارية شهدت حالة استقرار ملحوظة مع نهاية العام الماضي وما زالت عند نسب تتراوح بين 7,3٪ و8,3٪، وتوقع معدل العائد على العقار التجاري الذي سجل نحو 7٪، كما أن بنك الكويت المركزي وفي إطار الإجراءات الاحترازية التي يتخذها لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا خفض سعر الخصم بواقع 1٪ ليصل إلى 1,5٪ هو الأدنى تاريخياً، وبالتالي فإن العائد على الإبداعات البنكية تدرى بشكل كبير، وهو أمر يشجع المودعين على التوجه صوب البورصة.